الفصل الرابع

الاتجاهات العالمية المعاصرة فى تمويل التعليم الجامعى

مقدمة :

تمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم العالى والجامعى ، الأمر الذى أدى إلى قيام العديد من الدول بتبنى سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات فى تمويل التعليم العالى والجامعى ، منها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الانتاج فى تمويل الجامعات . ومنها أيضا العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتياً ، وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات والشهادات الممنوحة ، أو أعداد أعضاء هيئة التدريس أو عدد البحوث العلمية ، أو عدد الطلاب المقيدين بالجامعة . أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها وبين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللآزم ، ومراجعة جميع عمليات الانفاق فى ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات . حيث يشكل تطوير أداء الجامعات اهتماماً عالمياً فى جميع دول العالم ، وما يميز المجتمعات المتقدمة ومؤسساتها العامة والجامعية توافر قدرات أو طاقات ومهارات تساعد فى تطوير وتحسين أدائها .

ويوجد عدد كبير من الاتجاهات فى تمويل التعليم الجامعى فى جميع دول العالم المتقدم والنامى ، والتى تنحصر فى التمويل الحكومى ، والذى يأخذ صوراً متعددة منها التمويل الحكومى المركزى ، والتمويل الحكومى المشترك بين الحكومات والأقاليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض

الهيئات والأفراد فى تمويل التعليم الجامعى . ومن الاتجاهات أيضاً فى إصلاح تمويل التعليم الجامعى التركيز على أداء الجامعات ، وضرورة مشاركة الطلاب فى تكلفة تعليمهم بالجامعات ، والتمويل الذاتى للجامعة عن طريق تطوير مراكز البحث العلمى بها ، وتشجيع المنظمات ورجال الأعمال على التبرعات للجامعات بالموارد المالية أو العينية ، بهدف تخفيف الضغط على الحكومات فى تمويل التعليم الجامعى بسبب زيادة أعداد الطلاب وارتفاع تكلفة التعليم الجامعى .

ومن الاتجاهات أيضاً الابتعاد قليلا عن التمويل المركزى والتخطيط للتمويل اللامركزى ، وإتباع نظام القروض الطلابية ، وتطوير طرق السداد والسماح للطلاب بالاقتراض من المصادر الخاصة ، والمرونة فى السماح للجامعات فى فرض رسوم دراسية . أو زيادة كفاءة مؤسسات التعليم العالى و الجامعى فى استخدام مواردها المالية المتاحة لمواجهة العجز المتزايد فى الانفاق على تمويل التعليم الجامعى .

ومنها أيضاً ابدال طريقة تخصيص الميزانية السنوية لمؤسسات التعليم العالى إلى تخصيص كم من المال يعطى للجامعات من قبل الدولة ، وإعطاء الجامعة حرية فى كيفية انفاق المال بالصورة التى تناسب احتياجات الجامعة ، مع قيام الدولة بالاشراف والمحاسبة للجامعات المختلفة ؛ للتأكد من طرق الانفاق وإلغاء الآليات التى كانت مفروضة على الجامعات بإعادة مالم يتم انفاقه من اموال لميزانية الدولة فى نهاية السنة المالية .

ويمكن تناول أهم الاتجاهات العالمية فى تمويل التعليم الجامعى بشئ من التفصيل على النحو التالى :

الاتجاه الأول : التمويل الحكومى للتعليم الجامعى :

يأخذ التمويل الحكومى للتعليم الجامعى صوراً متعددة أبرزها :

١- التمويل عن طريق الحكومة المركزية .

٢- التمويل بالمشاركة بين الحكومات المركزية ، وحكومات المحليات والأقاليم .

٣- التمويل بالمشاركة بين الحكومات المركزية ، وبعض الهيئات والمنظمات والأفراد .

ويمكن تناول كل صورة منها بشئ من التفصيل كما يلى :

١-التمويل عن طريق الحكومة المركزية :

يقع تمويل التعليم الجامعى على عاتق الحكومة المركزية فى بعض دول العالم ، وذلك عن طريق تخصيص مبالغ محدودة سنوياً فى الموازنة العامة للتعليم الجامعى ، وترتبط هذه المخصصات الحكومية ارتباطاً مباشراً بالدخل القومى للدولة ، ومن هذه الدول فرنسا وانجلترا وبعض دول آسيا مثل اليابان وسنغافورة والهند وكوريا الجنوبية وماليزيا ، ومعظم الدول العربية .

وفى فرنسا يتم تمويل التعليم الجامعى من قبل الحكومة الوطنية بشكل أساسى ؛ حيث تساهم الحكومة الوطنية بنسبة ٨٤ % من إجمالى ميزانيتها فى الانفاق على التعليم الجامعى ، هذا بالاضافة الى المصادر الأخرى مثل الحكومات المحلية والغرف التجارية والصناعية .

وفى بريطانيا تقع مسئولية تمويل التعليم الجامعى على عاتق الحكومة المركزية ، التى تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية ، وكانت أول منحة قدمتها الحكومة المركزية للجامعات فى عام ١٨٨٩م ، وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام ١٩١٩م والذى إنشئت فيه لجنة المنح الجامعية University Grants Committe (UGC) لتقوم بمهام

توزيع المنحة السنوية التى تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية .

وظلت تؤدى اللجنة وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمى عام ١٩٨٧م ؛ حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالى (HEFC) بفروعه الثلاثة انجلترا وويلز واسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعى الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع ، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعى فى بريطانيا . ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إدارياً ومالياً ، بهدف زيادة قدراتها فى مواجهة العجز المتزايد فى الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية .

وفى اسكتلندا يقوم مجلس تمويل التعليم العالى بتوفير الدعم المالى لعدد كبير من مؤسسات التعليم العالى والجامعى ، تصل إلى حوالى (٢١) مؤسسة جامعية ، إضافة إلى مصادر التمويل الأخرى . وفى ماليزيا وسنغافورة تقوم الحكومة المركزية بتمويل التعليم الجامعى بجانب المصادر الأخرى للتمويل .

وفى كوريا الجنوبية تقوم الحكومة المركزية بتمويل التعليم الجامعى ، وتحدد ميزانيته فى ضوء ما تقوم به الحكومة من فرض ضرائب خاصة للتعليم الجامعى ، وفرض رسوم على تأجير الممتكات الحكومية المحلية ، إضافة إلى ما تخصصه الحكومة من الميزانية العامة للدولة لتمويل التعليم الجامعى .

وفى بولندا يمثل المصدر الرئيسى لتمويل التعليم الجامعى الحكومة المركزية ، أما المصدر الثانى فيتمثل فى المخصصات المالية الأخرى ،

سواء كانت من المنظمات الاجتماعية أو المصانع والشركات ، إضافة إلى بعض الإسهامات من المتطوعين من الأفراد ورجال الأعمال .

وفى غالبية الدول العربية يعتبر تمويل التعليم الجامعى من مسئولية الحكومات المركزية ، ويكاد يكون التمويل الحكومى هو المصدر الرئيسى والأوحد لتمويل التعليم الجامعى والذى يصل إلى حوالى (٩٠%) من مصادر التمويل ، بينما تغطى الجزء الباقى من مثل الرسوم الطلابية أو بعض المساعدات الداخلية والخارجية المقدمة من بعض الدول والمنظمات والهيئات الدولية .

٢-التمويل المشترك بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية :

يتم تمويل التعليم الجامعى مشاركة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية فى العديد من دول العالم ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية يرتكز تمويل التعليم العالى والجامعى على ثلاثة مصادر تتمثل فى الحكومة الفيدرالية ؛ وتصل حصتها حوالى (١٢%) وتكون فى شكل منح أو عقود منافسة ، وتساهم حكومات الولايات بحوالى (٢٧%) من تكلفة التعليم العالى ، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل .

كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالى والجامعى بها ، كما تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التى تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعى ، على أن تستخدم هذه الرسوم فى تطوير المكتبات واثرائها بالكتب والمراجع والدوريات ، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التى تقدمها الجامعات الأمريكية .

وفى كندا تشترك الولايات المحلية مع الحكومة الفيدرالية فى تمويل التعليم العالى والجامعى ؛ حيث تقوم كل ولاية بإدارة وتمويل الجامعات بها ، أما دور الحكومة الفيدرالية فيقتصر على تقديم الدعم المالى والإشراف على الولايات ، ومدى قيامها بتنفيذ تعليمات الحكومة الفيدرالية فيما يخص تمويل التعليم العالى الجامعى . وفى اليابان تشارك السلطات المحلية " البلدية " الحكومة المركزية ، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادى اللآزم للمؤسسات التعليمية الجامعية ، وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى .

وفى أسبانيا حدثت تغيرات كبيرة فى نظام تمويل التعليم العالى والجامعى ، خاصة بعد صدور قانون تنظيم الجامعات (LRU) فى عام ١٩٨٣م ، مثل تولى الوزارة المركزية وضع ميزانية للجامعات الأسبانية ومتابعة توزيعها على مختلف الجامعات ، ورصد ميزانية لكل جامعة لها حرية التصرف فيها ، واشتراك المناطق التعليمية المختلفة فى تمويل الجامعات ، وتحديد الاعتمادات المالية لكل جامعة سنوياً على أساس المناقشات التى تتم بين الإدارة المركزية والمناطق التعليمية والجامعات ، وفى ضوء أعداد الطلاب المقيدين بالجامعة واحتياجاتها المالية التى تتعلق بالبنية التحتية للجامعة .

وفى الصين قامت الحكومة المركزية بتفويض المسئوليات المالية للحكومات المحلية والوزارات المختصة لتمويل التعليم العالى ، كجزء من الاصلاح الاقتصادى الشامل ، والذى يهدف إلى زيادة دعم الحكومات المحلية فى تمويل التعليم العالى ، وزيادة المصروفات ومشاركة القطاع الخاص فى عملية التمويل ، وتنويع مصادر تمويل التعليم العالى .

٣-التمويل بالمشاركة بين الحكومات المركزية والأفراد والهيئات :

تتخذ مشاركة الأفراد والهيئات المختلفة ومؤسسات الإنتاج ورجال الأعمال أشكالاً متعددة فى تمويل التعليم الجامعى والعالى فى مختلف دول العالم ، منها الشكل المباشر ويتمثل فى فرض ضرائب مالية على جميع المواطنين والشركات والمصانع ، أو غير المباشر فى صورة تقديم بعض التجهيزات واللوزام التعليمية ، أو صيانة المبانى الجامعية ، أو تدريب الطلاب بالشركات والمصانع ، أو التبرع بالأراضى لبناء الكليات عليها . حيث يوجد توجه عالمى لزيادة دعم مؤسسات التعليم العالى والجامعى من مصادر غير حكومية فى السنوات المقبلة ؛ لذا تسعى معظم دول العالم إلى تشجيع الأفراد والهيئات الحكومية والأهلية فى تمويل التعليم الجامعى . ففى الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المصادر الخاصة بنسبة كبيرة من دخل مؤسسات التعليم العالى ، وتتمثل هذه الاسهامات فى تبرعات رجال الأعمال ، والمؤسسات الخيرية وخريجى الجامعات ، وتختلف هذه الاسهامات من ولاية لأخرى ؛ حيث يرتبط الدعم المالى المقدم من الأفراد والهيئات بالولاية على الحالة الاقتصادية بها ، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم الجامعى ، وقدرة وكفاءة الجامعات فى جذب الأفراد للتبرع .

كما تتأثر مشاركة الأفراد والهيئات فى تمويل التعليم العالى الحكومى بالظروف الاقتصادية للولاية ، وعدد الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالى بالولاية ، وقياس جودة أداء تلك المؤسسات الجامعية ، كما تتأثر أيضاً بالنواحى الاقتصادية والسياسية والازمات المالية التى تمر بها الولاية ، ورغبة الأفراد والهيئات والشركات فى المشاركة فى عملية التمويل ، الأمر الذى أدى إلى اختلاف اسهامات الأفراد من ولاية لأخرى .

ففى ولاية (ايلنيوس Illinois) تراوحت اسهامات الأفراد والهيئات ورجال الأعمال والشركات والمصانع ما بين (٤٠) ألف دولار أمريكى إلى (٦٠) ألف دولار أمريكى فى العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦م . وفى ولايوية نيويورك تراوحت اسهامات الأفراد والهيئات فى تمويل التعليم العالى والجامعى ما بين (٣٥-٦٥) ألف دلاور أمريكى .

وفى فرنسا واليابان تلعب تبرعات الأفراد والهيئات دوراً كبيراً فى تمويل التعليم العالى والجامعى ، وفى كوريا الجنوبية تعتبر اسهامات الأفراد والهيئات والشركات من المصادر الهامة فى تمويل التعليم الجامعى بالإضافة للمصادر الحكومة . وفى تايلاند يسهم القطاع الأهلى المتمثل فى تبرعات الأفراد أو الهيئات المباشرة ، مثل الأموال أو تقديم بعض التبرعات العينية كالأجهزة والأدوات التعليمية ، خاصة فى فترات قصور الدعم المالى الحكومى للتعليم الجامعى .

وفى فنزويلا واُندونيسيا وشيلى والهند تقبل الحكومة التبرعات والمنح والهدايا من خريجى الجامعات ورجال الأعمال والمؤسسات الصناعية والشركات ، وتكون هذه التبرعات فى صورة أموال نقدية ، أو أجهزة علمية أو توفير الكتب والأدوات التعليمية للطلاب المحتاجين ، أو تقديم بعض المنح التعليمية للطلاب المتفوقين ، وتقدم الحكومات بهذه الدول بعض الاعفاءات الضريبية لهذه الهيئات والأفراد نظير هذه التبرعات لتمويل الجامعات . وفى بريطانيا وصلت تبرعات الأفراد والهيئات حوالى (٨٦) مليون جنيه استرلينى من تمويل الجامعات البريطانية عام ١٩٩٥ ، وتساهم الشركات والمصانع فى تمويل التعليم الجامعى والعالى بعمل برامج تعليمية لتدريب الطلاب بها ، قبل وبعد التخرج ، وإعطاء شهادات خبرة للطلاب المتدربين بهذه الشركات ، أو

توفير الأجهزة التعليمة الحديثة ، أو توفير الموارد المالية اللآزمة لشراء البرامج الجامعية الحديثة والموجودة فى جامعات الدول المتقدمة .

وفى الصين تمثل التبرعات والهيئات حوالى (٠,٨ %) من اجمالى دخل التعليم العالى ، وتكون هذه التبرعات فى شكل إنشاء مبانى تحمل اسم المتبرع ، او فى شكل منح دراسية للطلاب أو لأعضاء هيئة التدريس للدراسة والبحث فى الخارج ، وأكثر الجامعات استفادة من هذه التبرعات هى جامعات القمة ، والتى يكون لديها شبكة علاقات قوية مع خريجيها الذين يصبحون متبرعين فى المستقبل .

كما يمكن تفعيل دور الأفراد والخريجين فى المشاركة فى تمويل التعليم الجامعى عن طريق ربط الجامعة بالخريجين ، كما يحدث فى معظم جامعات الدول الغربية من ربط خريجها بها عن طريق جمعيات الخريجين التى تحاول تحديد وتحديث عناوين الطلاب الدائمة بعد تخرجهم ، ثم بعد ذلك تتصل بهم عن طريق المراسلة ، وتقديم الدعوات لحضور المناسبات الرسمية التى تقام أحياناً لجمع التبرعات ، كما يتم توزيع استمارات على الخريجين أما بشكل شهرى أو سنوى ، وربما تعطى الجامعة بعض الهدايا التى تذكرهم بأثر تلك الجامعات فى إعدادهم لذلك العمل الوظيفى ، وتحثهم على التبرع ماليا لها .

الاتجاه الثانى : تقلص دور الحكومة فى تمويل التعليم الجامعى :

تتبنى معظم دول العالم المتقدم والنامى استراتيجيات تهدف إلى تقليل العبء المالى عن الحكومات فى تمويل التعليم الجامعى ، مثل زيادة الرسوم الدراسية ، وتقديم منح وقروض للطلاب ، وفرض ضرائب تعليمية لصالح التعليم الجامعى ، والعمل على تشجيع الأفراد والهيئات غير الحكومية على المشاركة فى تمويل التعليم الجامعى والعالى ، وإيجاد قيادات تعليمية قادرة

على تطوير سبل وطرق الدخل الذاتى للجامعات والتسويق الجيد للأبحاث العلمية .

ويمكن تناول بعض هذه الطرق بشئ من التفصيل على النحو التالى :

أولاً : الرسوم الدراسية :

يوجد توجه عالمى الآن نحو فرض رسومٍ دراسية أو زيادتها على الطلاب بالتعليم الجامعى والعالى فى معظم الأقطار الأوروبية ، بغض النظر عن الآراء المعارضة لفرض رسوم على الطلاب ، والتى انقسمت إلى ثلاث مجموعات من ناحية فرض رسوم دراسية على الطلاب بالتعليم الجامعى ، المجموعة الأولى وتشمل المانيا والنمسا والدانمارك وفنلندا واليونان والنرويج والسويد ، والدراسة بهذه الدول مجانية ، المجموعة الثانية أقطار تنخفض فيها الرسوم الدراسية مثل فرنسا ، المجموعة الثالثة أقطار الرسوم الدراسية بها كبيرة مثل أسبانيا وايرلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال ، وبالرغم من هذا التقسيم إلا أن معظم الأقطار الأوروبية تناقش بجدية مسألة زيادة الرسوم الدراسية ، ومدى إمكانية استمرارية هذا الاتجاه بجامعات المستقبل .

وفى بريطانيا وضع مجلس تمويل التعليم الجامعى آليات لاستقلال الجامعات ماليا ، وتخفيض المخصصات المالية التى تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى ، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات ، والتى تراوحت ما بين (٢٢٠٠) جنيه استرلينى فى مجال الدراسات السياسية والقانونية و(٣٣٠٠) جنيه استرلينى فى الدراسات اللغوية والفنون الابداعية ، وعلم الآثار والتربية ، كما تراوحت الرسوم الدراسية فى الكليات العملية ما بين (٤٤٠٠) جنيه استرلينى فى الدراسات المعمارية والتخطيط العمرانى ، و(٨١٠٠) جنيه استرلينى فى علوم المعادن ، و(٩٤٠٠) جنيه استرلينى فى الطب البشرى وطب الأسنان عام ١٩٩٨م.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية يدفع الطلاب رسوماً دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية ، ويوجد تاريخ طويل يُبين العلاقة بين الرسوم الدراسية والتحاق الطلاب بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى تختلف قيمتها من ولاية لأخرى ؛ حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعى حسب ظروفها الاقتصادية وسياستها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص . ويختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطالب وأسرته حسب دخلهم السنوى فى التعليم الجامعى من ولاية لأخرى ؛ حيث تراوح من (٧٢٣٦) دولار أمريكى فى ولاية Cali fornia ، و (٨٤٣٠) فى ولاية New Jersey و (٩٢٥٠) دولار فى ولاية Narth Carolina.

وفى بعض دول أسيا زاد الاتجاه نحو زيادة الرسوم الدراسية بالتعليم الجامعى بها ؛ ففى هونج كونج كانت تفرض الحكومة رسوماً دراسية موحدة فى جميع المؤسسات الجامعية ، ولكنها فى عام ١٩٩١م قررت رفع الرسوم الدراسية من (١٢%) من التكاليف الجارية إلى (٢٠%) من التكاليف الجارية للتعليم العالى عام ١٩٩٨م ، وفى جمهورية الصين الشعبية فرضت كثير من مؤسسات التعليم العالى رسوماً دراسية تراوحت من (٢٥-٣٠%) من إجمالى التكاليف الجارية ، أما فى سنغافورة فتختلف نسبة الرسوم الدراسية من تخصص لآخر ؛ ففى التخصصات الاجتماعية والفنون زادت الرسوم الدراسية من (١٠%) عام ١٩٨٧/٨٦م إلى (٢٠%) من إجمالى التكاليف الجارية فى عام ٩٢-١٩٩٣م ، مع إعلان الحكومة ضرورة رفع الرسوم الدراسية بالتعليم الجامعى إلى (٢٥%) من جملة التكاليف الجارية بالجامعات فى المستقبل .

وفى اليابان تراوحت نسبة الرسوم الدراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعى ما بين (١٠% -٣٠%) من نسبة الانفاق على التعليم الجامعى ، وفى استراليا وضعت الحكومة برنامجاً لمساهمة الطلاب فى تمويل التعليم الجامعى ، حددت فيه ما يدفعه الطالب من رسوم دراسية سنوياً والتى وصلت إلى (٢٤٤٠) دولار أمريكى ، وتصل نسبتها حوالى (٢٣%) من متوسط تكاليف الطالب الحقيقية .

وفى جمهورية التشيك بدأت الحكومة تبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعى ، فقامت بفرض رسوم دراسية على الطلاب بالجامعات ، وذلك بعد قيام الحكومة بعمل عددٍ كبير من الدراسات العلمية ومقابلة العديد من الطلاب وأولياء الأمور بهدف تحديد اتجاهاتهم نحو فرض رسوم دراسية على الطلاب بالتعليم الجامعى ، ومدى إمكانية تطبيق هذا الأسلوب كمصدر من مصادر تمويل الجامعات .

وفى الهند وصلت نسبة الرسوم الدراسية بالجامعات إلى حوالى (٥%) من إجمالى الانفاق العام على التعليم الجامعى والعالى ، مع رغبة الحكومة فى رفع هذه النسبة فى المستقبل ، مع مراعاة تفادى التصادم مع الضغوط السياسية والاجتماعية فى المجتمع ، وذلك عن طريق اتباع آليات تمكن الطلاب الفقراء من الحصول على قروض ميسرة ، أو منح تعليمية تساعدهم فى دفع الرسوم الدراسية بالجامعات الحكومية .

وفى أسبانيا تراوحت نسبة الرسوم الدراسية من (١٢-٢٠%) من إجمالى الانفاق على التعليم الجامعى ، بواقع من (٤٠٠- ٨٠٠) دولار أمريكى فى العام الدراسى الكامل ، مع قيام الحكومة بعمل اعفاءات لبعض الطلاب من الرسوم الدراسية تصل نسبتهم إلى (١٨%) من إجمالى أعداد

الطلاب المقيدين بالجامعات ، مع وضع نظام جيد للقروض الطلابية ، على أن تسدد بمجرد أن يجد الطالب دخلا يدر عليه بعد التخرج .

وفى استراليا حدثت تغيرات جذرية فى عملية تمويل التعليم العالى والجامعى خلال الاثنى عشر سنة الماضية ، والتى أخذت اشكالاً متعددة ، منها زيادة الرسوم الدراسية بالتعليم العالى والجامعى ، والتأكيد على أهمية فتح الباب امام الطلاب ليحصلوا على قروض بنكية حتى يتمكنوا من سداد رسوم تعليمهم العالى .

وبالرغم من أن هذه الطريقة تعتبر من أنجح وأكثر الطرق فاعلية من غيرها فى تمويل التعليم الجامعى ، واتجاه معظم دول العالم نحو زيادة نسبتها فى جملة الانفاق ، بهدف تخفيف العبء المالى الملقى على الحكومات ، وعدم خفض أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات ، إلا أن لا أحد يعرف مدى تأثير مثل هذا الاجراء فى المستقبل البعيد على فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعى . والتى ينبغى أن تتاح لكل طالب لديه القدرة العقلية والعلمية على الاستفادة من التعليم الجامعى ، دون أن تقف الأوضاع الاقتصادية للطالب عقبة فى التحاقه بالتعليم الجامعى والعالى ، وبذلك تواجه عملية فرض رسوم دراسية على الطلاب بالجامعات مناقشات عديدة تنقسم ما بين مؤيد ومعارض

ويمكن التعرف على الآراء المؤيدة والمعارضة لفرض رسوم دراسية على الطلاب بالتعليم الجامعى على النحو التالى :

١-الآراء المؤيدة لفرض رسوم دراسية :

تستند الآراء المؤيدة لفرض رسوم دراسية على طلاب التعليم الجامعى إلى مجموعة من المبررات أهمها :

١- يتاح لبعض خريجى التعليم الجامعى فرص عمل أكبر وتدر دخلاً أكبرمن الفرص المتاحة لغير خريجى الجامعات ، ومع ذلك يحصل الطالب بالجامعات على إعانات مالية من الدولة على نحو غير متكافئ مع غيره من طلاب مراحل التعليم الأخرى ، وقد يكون من الظلم عدم تسديده جزء من هذه المكافآت بطريقة ما .

٢- تعمل الكثير من الدول على تخفيض الاستثمارات فى التعليم الجامعى ، وزيادة الاستثمار فى التعليم الابتدائى ، وفرض رسوم دراسية على الدراسة بالجامعة يساعد الدول فى تغطية تكلفة التعليم العالى والجامعى.

٣- قيام الطلاب بدفع رسوم دراسية مقابل تعليمه الجامعى ، يعطى لهم دافعاً قوياً على الدراسة بنجاح وتفوق ، ويمكن بذلك استبعاد الطلبة غير الجادين فى الدراسة .

٤- نظراً لزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم العالى والجامعى ، فإن فرض رسوم سوف تجلب أموالاً كبيرة ، تساعد الحكومة فى تمويل الجامعات .

٥- عندما يدفع الطالب جزءاً من تكاليف تعليمه بالجامعات ، يصبح عليها أن تأخذ فى الاعتبار ميول واتجاهات وحاجات الطلاب بها ، وأن تطور من نظمها التعليمية ، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية .

٦- فرض رسوم دراسية يساعد على تقليل الهدر الناتج عن الرسوب والتسرب ، من جانب ، والتعامل مع الأجهزة والأدوات التعليمية بعقلانية أكبر ، مما يزيد من ترشيد الانفاق .

٢-الآراء المعارضة لفرض رسوم دراسية بالجامعات :

يوجد مجموعة من المبررات تساند الآراء المعارضة بفرض رسوم دراسية على الطلاب بالتعليم الجامعى أهمها :

١- فرض رسوم دراسية تتسبب فى عدم إقبال عدد كبير من الأسر الفقيرة على التعليم الجامعى .

٢- قد تصبح المؤسسات الجامعية أشبه ما تكون بالمشروعات التجارية ، ومن ثم قد تهمل الاحتياجات المختلفة للطلبة ، وتحقيق نوع من الهدر فى استثمار رأس المال البشرى ، يتمثل فى فقد نوعية من الطلاب تتوافر لديهم إمكانات وقدرات عقلية كبيرة بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم الدراسية بالتعليم الجامعى .

٣- تحمل الطالب جزءاً من تكاليف تعليمة يجعله يختار التخصصات التى تعود عليه بعائد مادى كبير والمكانة الاجتماعية الأفضل ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الأقبال على تخصصات معينة ، ويقلل من الإقبال على تخصصات أخرى .

٤- فرض رسوم دراسية على الطلاب بالتعليم الجامعى ، تؤدى إلى تكوين اتجاهات سلبية وعدم الرضا عن النظام التعليمى القائم لدى فئة كبيرة من الشباب فى المجتمع ، وقد يؤدى ذلك إلى إعاقة عملية التنمية الشاملة فى المجتمع .

٥- تشجيع الطلاب وحثهم على الاجتهاد والتنافس لا ينبغى أن يعتمد على الدوافع المالية فقط .

ثانياً : القروض الطلابية :

نتيجة للتفاوت الاجتماعى والاقتصادى بين دول العالم ، ورغبة هذه

الدول فى أن يصبح التعليم الجامعى متاحاً لمعظم الطلاب ، وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية ، وحاجتها المتزايدة فى إعداد أجيالها داخل مؤسسات تعليم جامعية ، وتخفيف الضغط على الحكومات فى تمويل التعليم الجامعى ، بدأت هذه الدول فى البحث عن مصادر تساعدها فى عملية التمويل ، من هذه المصادر القروض الطلابية . خاصة بعد أن واجهت فرض رسومٍ دراسية على الطلاب أو زيادتها معارضة شديدة ، وتعتبر القروض الطلابية نظام دعم لتمويل التعليم الجامعى فى بعض دول العالم مثل بريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا واندونيسيا واليابان والسويد والهند والصين ، وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضا ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم ، وبعد حصولهم على دخل ، واستخدام طرق متنوعة فى عملية السداد ، والهدف الرئيسى من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالى والجامعى .

ففى بريطانيا تم تأسيس شركة حكومية فى عام ١٩٩٥م بهدف تقديم القروض للطلاب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعى والعالى ، ووضعت شروطاً للاقتراض منها ، تم تطويره عام ١٩٩٨م ؛ حيث أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلاً ثابتاً ، ووصلت قيمة القرض الذى تقدمه الشركة للطلاب إلى حوالى (٥٠%) من إجمالى الرسوم التى يدفعها الطالب ، وتزداد إلى (٩٠%) فى حالة إثبات حاجة الطالب لذلك ، ومع بداية عام ١٩٩٩م تم إقرار قانون يقضى بأن تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب فى التعليم الجامعى مبلغ قدره (١٠٠٠) جنيه استرلينى كل عام فى نطاق المنطقة التى بها الجامعة .

وفى استراليا يوجد مشروع يسمى بالتسديدات المؤجلة ، ويعتمد على إعطاء الطلاب قروضا يتم تسديدها بعد التخرج والحصول على وظائف تدر

عليهم دخلاً ، ولقد نجح هذا المشروع فى إضافة موارد إضافية لتمويل التعليم العالى والجامعى .

خاصة بعد أن أثبتت العديد من الدراسات الانخفاض المستمر فى التمويل الحكومى لمؤسسات التعليم العالى فى الفترة الاخيرة ، الامر الذى شكل آثاراً مباشرة على جودة التعليم الجامعى المقدم ، بهدف الاستقلال الاكاديمى والمالى لمؤسسات التعليم العالى والجامعى .

وفى هونج كونج قامت الحكومة بإصدار قرار عام ١٩٩٦م يقضى بتبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على القروض الطلابية ، ورفع الفائدة عليها من (٢,٥%) فى عام ١٩٨٧م إلى (٨,٥%) فى عام ١٩٩٦م . وفى كندا يأخذ الطلاب قروضاً تغطى نفقات دراستهم بالتعليم العالى والجامعى طول الوقت أو نصف الوقت ، على أن تسدد هذه القروض على أقساط تتراوح مدتها من (٦-١٨) شهراً بعد التخرج ، وفى فرنسا يطبق نظام القروض الطلابية بواسطة بعض البنوك الحكومية ؛ حيث يأخذ الطالب المسجل فى التعليم العالى والجامعى قروض يستخدمها فى تسديد رسوم الدراسة بالجامعات الفرنسية ، وفى ألمانيا تقدم الحكومة الفيدرالية قروضاً للطلاب بالتعليم الجامعى يتم تسديدها بعد التخرج والحصول على عمل .

وفى المانيا يوجد برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعى والعالى ، يسمى برنامج Bafog ، ويتعامل هذا البرنامج فى الكثير من الاوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطالب على أساس أنها منح ، اما النسب الأخرى فيتم التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة السداد ؛ ففى عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م ، تم التنازل عن نصف القروض المتراكمة على الطلاب وأصبحوا مطالبين بسداد النصف الأخر فقط ، وتكون هذه القروض بدون فوائد طوال فترة الدراسة ، ويبدأ السداد بعد خمس سنوات من التخرج.

وفى هولندا يركز برنامج إقراض طلاب التعليم الجامعى على تغطية مصاريف الدراسة بالنسبة للطلاب بالتعليم الجامعى ، كما يسمح بتمويل جزء من القروض إلى منحة اذا حقق الطالب تقدماً أكاديمياً مرضياً . وتختلف الفائدة على الجزء المتبقى من القرض بشكل سنوى ، وتكون فى حدود معدل الفائدة على الاقراض الحكومى بالاضافة إلى (١ %) لتغطية المصاريف الادارية ، ويبدأ السداد بعد التخرج بعامين ، ويكون السداد فى ضوء الدخل بالنسبة لذوى الدخل المنخفض ، ويتم التنازل عن المتبقى من القرض بعد (١٥) سنة من بدء السداد .

وفى جنوب افريقيا تم اعتماد برنامج إقراض طلاب التعليم الجامعى فى عام ٢٠٠٠م ، ويقوم على منح الطالب قرضاً يتراوح بين ٢٠٠ – ٢٣٤٦ دولار بمعدل فائدة عال نسبياً بالإضافة الى (٢%) مصاريف ادارية مع عدم وجود فترة سماح ، ومع ذلك يتم تحويل ٤٠ % من هذه القروض الى منح فى حالة الالتزام بشروط القرض لفترة معينة ، ويتم السداد فى ضوء الدخل ؛ حيث يبدأ السداد بنسبة (٣%) على أول ٤٧٨٢ دولار من الدخل تزيد بنسبة ١% مع كل زيادة بمقدار مبلغ (١٠٩٠) دولار فى دخل الفرد .

وفى السويد ومعظم الدول الاسكتدنافية تعتمد على برنامج للإقراض الطلابى منذ الستينات من القرن الماضى ، يركز على تغطية تكاليف إعاشة الطلاب بهدف تخفيض العبء عن الآباء فى دفع هذه التكاليف ، اما التعليم فتتحمل الحكومة تكاليفه للجميع ، وتكون القروض متاحة بدون فوائد أمام جميع الطلاب ، ويتم سداداها فى ضوء دخل الفرد بحد أقصى (٤%) من هذا الدخل .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجاً للقروض الطلابية يهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى فى المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب فى مؤسسات التعليم العالى والجامعى ، مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل مدتها إلى حوالى عشر سنوات لسداد هذه القروض ، وبفائدة تصل إلى (٥%) فى العام الواحد ، مع قيام الحكومة الفيدرالية يدعم برنامج القروض الطلابية .

أنواع القروض الطلابية :

يوجد عدد كبير من أنواع القروض ، منها القروض بالرهن ، ويتطلب من الطالب سداد ما اقترضه من مبالغ فى فترة محددة ، ويتم السداد عادة فى صورة مبلغ ثابت شهرياً ، وقروض مشروطة بالدخل ، ويتم السداد بعدة طرق ، الأولى عن طريق الخريجين ذوى الدخل المرتفع ، والثانية عن طريق ربط مقدار السداد بدخل الخريج ، والثالثة عن طريق شيكات الأمان للخريجين ذوى الدخل المنخفض ، أو القروض المباشرة من الحكومة والقروض غير المباشرة والتى تؤخذ من البنوك ، والقروض التجارية ، القروض المرتبطة بالدخل ، ويمكن التعرف على أنواع القروض الطلابية على النحو التالى :

١- القروض التجارية :

وتأخذ القروض التجارية شكل قرض مضمون برهن ، أو على شكل قرض مصرفى عادى بمعدل الفائدة المتداول فى السوق ، وتعطى هذه القروض مهلة للسداد بشرط تحديد المدة الزمنية المعطاه للسداد .

٢-القروض المرتبطة بمستوى الدخل :

وفيه يكون تسديد القرض مرتبطاً بالدخل الحقيقى للمقترض ، وتأخذ عملية تسديد القروض شكلين ترتبط بدخل الفرد المقترض ، الشكل الأول يمكن دفع الأقساط الواجب تسديدها أو خفضها تبعاً لمستوى الدخل الذى يصل إليه المقترض ، وهذا الأسلوب يضع كل مقترض فى أمان من خطر تقلبات الدخل ، فإن انخفض دخله بسبب ظروف ما أو غير متوقعه انخفضت تبعاً لذلك قيمة الأقساط الواجب تسديدها ، والشكل الثانى يمكن أن يتم تسديد القروض بسرعة متفاوتة تبعاً لمستوى دخل المقترض ، فيسدد الأغنياء كل ستة أشهر فيما يسدد الفقراء على فترات أطول .

٣-البرامج الحكومية للقروض الطلابية :

توجد مجموعة من البرامج الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية تقدم قروضاً للطلاب بالتعليم العالى والجامعى ، مع مساعدة المقترض بتخفيض معدل الفائدة الخاص بالقرض ، أو إطالة مدة السداد ، أو تقديم كفالة له يضمن بها عدم الدفع ، ويمكن التعرف على تلك البرامج الحكومية للقروض الطلابية بالولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالى .

أ - برنامج القروض على المستوى الفيدرالى :

ويعطى للطالب وفقاً لهذا البرنامج الفرصة لاقتراض مبلغ (٢٧٠٠) دولار أمريكي فى السنوات الأولى ، أما الطالب المقيد فى السنوات النهائية فيستطيع أن يقترض حوالى (٤٠٠٠) دولار خلال العام وبحد أقصى (٧٥٠٠) دولار طوال سنوات الدراسة ، وعلى الطالب الذى يزيد دخل أسرته عن (٣٠٠٠٠) دولارفى العام عليه أن يقدم الدليل على احتياجه لهذه القروض .

ب - قروض أباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى :

ويعطى هذا البرنامج الحق للأب أن يقترض ما بين (٢٠٠٠) دولار و (٤٠٠٠) دولار للابن الواحد ، بحيث يستطيع سداد نفقات تعليم ابنه فى مؤسسات التعليم العالى والجامعى .

جـ-القروض القومية المباشرة للطلاب :

ويعطى هذا البرنامج للطالب فرصة اقتراض حوالى (٩٠٠٠) دولار ، إذا كان يدرس فى كلية فنية ، أو برنامج دراسى لمدة عامين ، كما يعطى الفرصة للطالب الذى يدرس فى برامج مهنية أن يقترض حوالى (١٨٠٠٠) دولار كحد أقصى للقرض .

د-برامج الولايات للقروض :

توفر مختلف الولايات قروضا سواء للطلاب أو أولياء الأمور من أبناء الولاية ، وتختلف قيمة القرض من ولاية لأخرى ، فمثلا فى ولاية كنتكى ، يمكن للأب أن يقترض حوالى (١٥٠٠٠) دولار فى العام ، وبحد أقصى (٤٠٠٠٠) دولار خلال سنوات دراسة ابنه فى التعليم .

وبرغم من أن القروض الطلابية تعتبر وسيلة هامة لتخفيف الضغط عن الحكومات فى تمويل التعليم العالى والجامعى ، وذلك من خلال استخدام الطلاب لهذه القروض فى سداد الرسوم الدراسية ، وتحمل نفقات المعيشة والإقامة ، واتجاه الكثير من حكومات دول العالم المتقدم والنامى نحو منح الطلاب فترات سماح لسداد القروض تراوحت ما بين (٥) سنوات كما فى البرازيل ، وعشر سنوات كما فى اندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكنيا وشيلى ، وعشرين سنة كما فى فنزويلا والسويد واليابان . إلا أن القروض الطلابية تواجه العديد من المشكلات فى مختلف دول العالم أهمها :

١- الطالب ليس واثقا أصلا فى الحصول على الشهادة الجامعية ، كما أنه لايعرف تماماً ما سوف يجنيه من شهادته بعد تخرجه .

٢- تتردد البنوك والمصارف كثيراً فى تقديم تلك القروض ، وإذا وافقت تميل إلى فرض معدلات فائدة عالية .

٣- المشكلات الإدارية المتضمنة فى تسديد القروض والتأخير فى السداد ، سوف تجعلها غير عملية ، وتؤدى إلى زيادة التكاليف الملقاه على الحكومات بدلاً من التخفيف عنها .

٤- تؤدى القروض الطلابية إلى زيادة التضخم ، نتيجة لأن الخريجين سيحملون عبء سداد القروض الخاصة بهم على أصحاب العمل فى صورة المطالبة بأجور أعلى ، كما أنها قد تؤدى إلى زيادة نسبة الرسوب لاضطرار بعض الطلاب للعمل بعض الوقت لمواجهة المصاريف الدراسية ، ومن ثم زيادة نسبة الهدرفى تمويل التعليم الجامعى والعالى .

٥- يؤثر نظام القروض الطلابية بشكل كبير على نسب الالتحاق والقبول بالتعليم العالى والجامعى ، وذلك بسبب تردد الكثير من أولياء أمور الطلاب فى اقتراض مبالغ كبيرة تساعدهم على تعليم الأبناء بالجامعات، واقتراضهم مبالغ فى حدود إمكاناتهم وطاقتهم لعملية السداد

٦- نظام القروض يحل محل المنح والمساعدات للطلاب الفقراء ، من جانب ، كما أنه يحتاج إلى إدارة مستقلة ، ومن ثم يعتبر نظام ذا فعالية أقل بكثير مما هو متوقع منه كآلية من آليات استرداد التكاليف وتخفيف العبء المالى عن الحكومة فى تمويل التعليم الجامعى .

ثالثاً : المنح والمساعدات المالية للطلاب :

يعتبر اسلوب تقديم بعض المنح والمساعدات المالية من الحكومات إلى الطلاب من الأساليب المتبعة فى العديد من دول العالم المتقدم والنامى ، مثل كندا واليابان و فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف مساعدة أعداد كبيرة من الطلاب على مواصلة تعليمهم فى مؤسسات التعليم العالى والجامعى . ففى الولايات المتحدة الأمريكية يشكل قانون المنح مصدراً من المصادر الهامة فى برامج المساعدات الطلابية ؛ حيث يوفر للطالب حوالى (٢٠٠) دولار فى العام الدراسى الواحد ولمدة خمس سنوات دراسية متصلة ، ويمكن أن تزداد إلى عام سادس إذا تم تقديم المبررات الكافية لذلك.

وتهدف برامج المساعدات الطلابية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، ومساعدة الطلاب غير القادرين والتى يقل دخل أسرهم السنوية عن (٣٠) الف دولار فى العام وتكون أسرتهم مكونة من أربعة أفراد ، وترغب فى مواصلة تعليمهم بمؤسسات التعليم العالى .

أنواع المنح والمساعدات المالية :

تأخذ المنح والمساعدات المالية صوراً مباشر وصوراً غير مباشرة :

أ-المنح والمساعدات المباشرة :

تأخذ المنح والمساعدات المباشرة شكل سندات الدعم التعليمية ، والتى تعود فكرة استخدامها إلى فترة الحرب العالمية الثانية ، عندما أقر الكونجرس الأمريكى قراراً بإصدار شهادات إعانة لقدامى المحاربين ؛ حتى يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الحكومى ، وفى الوقت الحاضر تقوم حكومات بعض الولايات الأمريكية ، فضلا عن الحكومة الفيدرالية باستخدام سندات الدعم التعليمية وتقدمها لأولياء الأمور من الطبقات الفقيرة ، أو الأسر التى بها

أطفال معاقون ، وهى بمثابة أوراق نقدية فى أيدى أولياء الأمور تستخدمها فقط فى تعليم أبنائهم فى مراحل التعليم المختلفة ، كما تكون المنح المباشرة فى صورة إرسال بعض الطلاب للدراسة فى دول متقدمة ، وتكون التكلفة على حساب بعض الشركات الصناعية والتجارية الكبرى .

ب - المنح والمساعدات غير المباشرة :

وتكون المنح والمساعدات غير المباشرة فى صورة خفض معدلات الفائدة بالنسبة للقروض الطلابية ، أو التسامح عن الغرامات فى حالة التأخير فى السداد ، أو فى صورة عدم دفع بعض الطلاب للقروض كليا أوجزئياً ، الأمر الذى تسبب فى خسائر كبيرة لبعض الحكومات مثل حكومة فنزويلا ، والتى وصلت بها نسبة الخسائر إلى (٩٣%) وحكومة البرازيل والتى وصلت نسبة الخسائر إلى (٢%) ، وحكومة اليابان والتى وصلت نسبة الخسائر بها إلى (٧٦%) من جملة القروض المقدمة للطلاب .

وبالرغم من تنوع المنح والمساعدات المالية المقدمة للطلاب وأولياء الأمور من الفئات الفقيرة فى المجتمع ، إلا أن الأسس والمبادئ والقواعد التى يتم بواسطتها اختيار الأسر المحتاجة لهذه المساعدات مازالت غير واضحة ، وتحتاج إلى مزيد من الدراسات والبحوث العلمية ؛ حتى تضمن العدالة والمساواة فى توزيع مساعدات الحكومة الفيدرالية ، أو مساعدات حكومات الولايات المختلفة .

رابعاً الضرائب التعليمية :

تعتبر الضرائب التعليمية التى تحددها معظم الدول المتقدمة والنامية أحد المصادر الهامة فى تمويل التعليم الجامعى والعالى ، وهذه الضرائب تأخذ صوراً متعددة منها الضرائب التجارية والتى تسهم بحوالى (٢,٥%) من

جملة رواتب العاملين بمؤسسات التعليم المختلفة ، وضرائب اليانصيب التى تسهم فى تمويل المشروعات التعليمية ، وضريبة الملكية وضريبة الدخل التى تفرضها الحكومة الفيدرالية ، وضريبة المبيعات العامة والضرائب العقارية ، والتى تفرضها حكومات الولايات الأمريكية .

وتعتبر هذه الضرائب التى تفرضها الولايات من مصادر دعم التعليم العالى والجامعى فى الولاية ، وتتوقف قيمة هذه الضرائب على مستوى دخل الفرد ، وعلى الوضع المالى بكل ولاية ، وعلى السياسات التعليمية بها ، وعلى حجم ونسبة أعداد معاهد ومؤسسات التعليم العالى والجامعى بالولاية .

وفى فرنسا تفرض الحكومة ضرائب على رقم المبيعات ، أو على كتلة الرواتب لصالح التعليم والتى تبلغ حوالى (٦%) من كتلة الراتب ، وعادة لا يعفى منها أى مؤسسات إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهبات بنفس القيمة لإحدى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى . كما تفرض الحكومة على الشركات والمصانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بها والتى تعتبر أحد المصادر الهامة فى تمويل التعليم العالى فى فرنسا .

وتعتبر الضرائب الطريقة الأساسية لتمويل المؤسسات العامة ، ومنها التعليم فى دول أسيا ، ويختلف نظام الضرائب من بلد لآخر ؛ فبعض الدول لديها نظام ضرائب محكم ، ويشمل فرض ضرائب على الدخل والمرتبات مثل اليابان وتايوان ، ودول لديها نظام ضريبى أضعف بكثير من هذا النظام مثل الصين وكمبوديا .

خامساً : التعليم الجامعى الخاص :

يشهد التعليم الجامعى الخاص نمواً ملحوظاً فى العديد من دول العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ؛ حيث احتلت مؤسسات التعليم الجامعى الخاص نسبة لا تقل عن (٥٠%) من إجمالى مؤسسات

التعليم الجامعى العالى فى بعض الدول المتقدمة والنامية ، بل قد تفوق أعدادها أعداد الجامعات والمؤسسات التعليمية التى تشرف عليها الحكومات الفيدرالية والسلطات المحلية فى الولايات المتحدة الامريكية . والتى يعتمد فيها تمويل الجامعات الخاصة أساساً على الرسوم الدراسية التى يدفعها الطلاب ، بالاضافة إلى بعض المصادر الاخرى ؛ فالجامعات المنتمية إلى منظمات دينية تحصل أحيانا على تمويل من هذه المنظمات ، كما يعتمد عدد غير قليل منها على الأوقاف أو اسهام الخريجين ، أو على نظام الائتمان غير الحكومى لضمان مستوى مقبول من جودة التعليم الجامعى الخاص ، وتسعى هذه الجامعات لاحتلال موقع ملائم فى النظام التعليمى بالمجتمع الامريكى ؛ فبقاؤها يعتمد على قدرتها فى اجتذاب الطلاب .

وبرغم من اعتماد الجامعات الخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية على التبرعات الخيرية ومساهمة الحكومة الفيدرالية ، والرسوم الدراسية ، أو على نظام الأوقاف التى تعتمد عليه جامعة هارفارد Harvad univerity فى تمويلها والتى تعتبر من أشهر الجامعات وأغناها ؛ حيث تمتلك أوقافاً تصل إلى ستة بلايين دولار أمريكى ، إلا أن رياح التعليم الجامعى الخاص القائم على الربح ، بدأت تدخل إلى مناخ التعليم العالى والجامعى فى
الولايات المتحدة الأمريكية ، مثل انشاء جامعة فيوتكس التى انشئت حديثا وتدار على غرار نظام الشركات التجارية وتهدف إلى الربح .

وفى دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق ، حقق التعليم الجامعى الخاص نجاحاً كبيراً بسبب عدم قدرة الحكومات على تخصيص التمويل الكافى للتوسع فى الجامعات الحكومية لمواجهة الزيادة فى أعداد الطلاب ، وفى آسيا يوجد نظام تعليمى جامعى خاص قوى ؛ ففى دول اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين واندونيسيا وتايلاند وماليزا والصين ، يمثل

طلاب التعليم الجامعى الخاص (٨٠%) من إجمالى الطلاب المقبولين بالتعليم الجامعى والعالى .

وفى ماليزيا كان هناك تحول فى النظرة إلى التعليم عموماً من وسيلة لاعادة هندسة المجتمع ، إلى وسيط لإعداد القوى البشرية فى المجتمع ، وذلك تمشياً مع سياسات الاصلاح الاقتصادى والتغير الهيكلى والاتجاه نحو خصخصة الكثير من القطاعات العامة مثل الكهرباء والاتصالات ، ومع توجه دول شرق أسيا عموماً نحو زيادة الجامعات الخاصة ، قامت الحكومة الماليزية بزيادة أعداد الجامعات الخاصة والتى تأخذ أشكالاً متعددة مثل إنشاء فروع لجامعات أجنبية فى ماليزيا أو تحويل الجامعات الوطنية إلى مؤسسات ربحية .

وفى دول أمريكا الجنوبية حدث تحول كبير من التعليم الجامعى العام إلى التعليم الجامعى الخاص ، ففى البرازيل والمكسيك وكولمبيا وفنزويلا يدخل حوالى (٥٠%) من الطلاب جامعات خاصة ، والتى أخذت أعدادها فى الازدياد ، وأصبحت تفوق عدد الجامعات الحكومية وتمنح درجات جامعية فى مختلف التخصصات ، وقد سيطرت الكنيسية الكاثوليكية فى أمريكا الجنوبية على التعليم العالى الخاص .

وفى استراليا أصبح التعليم الجامعى الخاص يلعب دوراً كبيراً فى تعليم الطلاب بالمرحلة الجامعية ، خاصة بعد التغيرات التى حدثت فى عام ١٩٩٦م والتى أدت الى زيادة أعداد الجامعات الخاصة ، وزيادة الرسوم الدراسية التى يدفعها الطلاب بهذه المؤسسات ، وانقسمت مؤسسات التعليم الجامعى الخاص إلى ثلاث مستويات طبقاً للرسوم الدراسية ، المستوى الأول يشمل الفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ويدفع بها الطالب حوالى (٣,٣٠٠) دولار أمريكى ، و المستوى الثانى يشمل الرياضيات وعلوم

الكمبيوتر والعلوم والهندسة والزراعة والاقتصاد ، ويدفع الطالب بها حوالى (٤,٧٠٠) دولار أمريكى ، والمستوى الثالث القانون والطب وطب الأسنان والطب البيطرى ، ويدفع الطالب حوالى (٥,٥٠٠) دولار أمريكى وتستخدم هذه الرسوم كمصدر من مصادر التمويل .

وفى الصين ظهرت أربع اتجاهات فى تمويل التعليم الجامعى والعالى الاتجاه الاول : اللامركزية " ويعنى تمويل التعليم العالى من حكومة الدولة الى السلطات المحلية ، والاتجاه الثانى تنويع مصادر التمويل ، ويعنى دعم مؤسسات التعليم العالى فى عملية التمويل من خلال تطوير سبل التمويل الذاتى من خلال عقود التدريب ، والمشاريع البحثية وتطوير مراكز الوحدات ذات الطابع الخاص ، والاتجاه الثالث الاشتراك فى التكلفة ويعنى اشتراك الطلاب والآباء والقطاعات الاجتماعية الاخرى فى تكلفة التعليم العالى ، والاتجاه الرابع زيادة دور القطاع الخاص فى تمويل مؤسسات التعليم العالى.

ويتخذ التعليم الجامعى الخاص فى كثير من الدول شكلين أثنين ، أحدهما يتمثل فى إنشاء جامعات خاصة تكون مستقلة عن الدولة فى إدارتها وتمويلها ، أما الثانى فيتمثل فى خصخصة جزء داخل الجامعات الحكومية ذاتها عن طريق إنشاء أقسام أكاديمية يتم الالتحاق بها نظير دفع الطالب مصروفات تغطى تكاليف دراسته ، أو خصخصة قطاع من قطاعات الخدمات الطلابية كالمدن الجامعية والعلاج . والتى تعتبر من أهم القطاعات بالتعليم الجامعى نحتاج الى خصخصة ، ولذلك للعديد من الاسباب أهما :

١ - عدم امتلاك الجامعات لكل الخبرات والتقنيات الضرورية لتقديم الخدمة.

٢ - تساعد خصخصة الخدمات التى تقدم لطلاب التعليم الجامعى على تخلص الجامعات من المشكلات التى ترتبط بتقديم هذه الخدمات ، ومن ثم توفير الوقت والجهد والمال لاداء رسالتها المحورية وهى التعليم .

٣ - تساعد خصخصة الخدمات التى تقدمها الجامعات على الاستمرار فى تقديم الخدمة بعيداً عن بيروقراطية المؤسسة والدولة ودورات الموافقة داخلها وخارجها .

٤ - تؤدى خصخصة الخدمات التى تقدم لطلاب التعليم الجامعى الى إخراج الجامعات من نطاق تقديم خدمة لم تكن من اختصاصها فى الأصل .

وفى الدول العربية نما التعليم الجامعى الخاص نمواً متبايناً ؛ حيث ظهر مبكراً فى الأردن فى عام ١٩٨٩م ثم مصر فى عام ١٩٩٢م ثم المغرب فى عام ١٩٩٥م . وفى اليمين يوجد ثمان جامعات أهلية مقابل سبع جامعات حكومية ، وفى لبنان يوجد بها (١٢) جامعة خاصة ، وفى دولة الامارات العربية يوجد بها جامعتان تتبعان الحكومة ، وثلاث جامعات خاصة ، وفى الصومال تم إنشاء أول جامعة أهلية فى عام ١٩٩٧م.

ففى الأردن فتحت أول جامعة خاصة " جامعة عمان الأهلية " أبوابها عام ١٩٩٠م ، ثم ارتفع عددها إلى (١٢) جامعة فى عام ١٩٩٩م ، وبلغ عدد الطلاب بها حوالى (٣٥) ألف طالبٍ وطالبة ، ويشكلون ما يقرب من (٤٠%) من إجمالى أعداد الطلاب بالجامعات الأردنية ، ووصلت إيرادات هذه الجامعات حوالى (٢٠٠) مليون دولار سنوياً ، ويقدر استثمار الشركات المالكة لهذه الجامعات الخاصة فى المبانى والأجهزة والمعدات خلال هذه الفترة ما يقرب من (٢٠٠) مليون دولار ، كما أوجدت فرص عمل تقدر بحوالى (٤) آلاف فرصة عمل سواءً لأعضاء هيئة التدريس أو الأداريين أو

الفنيين ، وأدخلت هذه الجامعات حوالى (٣٠٠) مليون دولار من العملة الصعبة للبلاد .

وفى سلطنة عمان بدأ الطلب على التعليم الجامعى الخاص يزداد سنوياً بسبب تزايد أعداد مخرجات المرحلة الثانوية من الطلاب ، ومن ثم أرتفع عدد الكليات الخاصة التى تشرف عليها وزارة التعليم العالى من كلية واحدة فى عام ١٩٩٦/٩٥م إلى (١٤) كلية فى عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م وارتفع عدد الطلاب بها من (١٥٠) طالب وطالبة عام ١٩٩٦/٩٥م إلى (٤٥٦٠) طالب وطالبة عام٢٠٠٠-٢٠٠١م.

ويتم تمويل الكليات الخاصة فى عمان من مصدرين ، هما رأس المال الذى يقدمه المؤسس / المؤسسون إذا كانت شركة استثمارية محلية ، وقرض حكومى ميسر ، وقد بلغ إجمالى التكلفة الاستثمارية التى تم انفاقها على الكليات الخاصة ما يقرب من (٧) مليون ريال عمانى من رأس المال الفعلى والذى يقدر بـــ (١٣) مليون ريال عمانى . وبعد التأسيس تعتمد هذه الكليات فى تمويلها على الأقساط والرسوم الدراسية ، أما عائدات بيع الكتب وسائر احتياجات الدراسة فلا تشكل إلا نسبة ضئيلة من رأس المال .

وفى مصر بدأ التعليم الجامعى الخاص بعد صدور قانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م والخاص بشأن الجامعات الخاصة ، وفى عام ١٩٩٦م فتحت أربع جامعات خاصة أبوابها للطلاب ، وهذه الجامعات هى جامعة ٦ أكتوبر ، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب - جامعة مصر الدولية - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا . وتعتبر الرسوم الدراسية هى المصدر الرئيسى لتمويل هذه الجامعات وهى تتراوح من (١٢) ألف جنيه في التخصصات النظرية ، و(٢٥) ألف جنيه فى التخصصات العملية ، أما التعليم الخاص فى التعليم العالى فقد زاد عدد مؤسساته حتى وصل عددها إلى أكثر من (٧٥)

معهداً ، وتتراوح الرسوم الدراسية بها من (٥٠٠٠) ألاف جنيه إلى سبعة ألاف جنيه فى عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م .

وتهدف الجامعات الخاصة التى أنشئت فى البلاد العربية أساساً إلى الربح ، وهذا يتنافى مع المبادئ الاقتصادية التى تحكم التعليم الجامعى الخاص فى الدول الغربية ؛ حيث يشير الواقع إلى أن مؤسسات التعليم العالى الخاص بها مؤسسات غير ربحية ، وتهتم بالتميز فى نوعية التعليم المقدم .

ولذا يعتبر التعليم الجامعى الخاص أحد الاتجاهات السائدة فى معظم الدول المتقدمة والنامية ، وذلك لمقابلة الطلب الزائد على التعليم الجامعى وزيادة أعداد الطلاب وارتفاع تكلفة التعليم الجامعى ، كما أن الجامعات الحكومية أصبحت تفرض رسوماً دراسية عالية ، مما جعل عملية الفصل بينها وبعض الجامعات الحكومية أمراً صعباً .

الاتجاه الثالث : التمويل الذاتى للجامعات :

تبنت العديد من الجامعات فى مختلف دول العالم أساليب ذاتية كمصادر لتمويل الجامعات ، مثل تقديم بعض الخدمات والأنشطة الجامعية ، مثل قيامها بعمل دورات تدريبية قصيرة لتنمية مهارات اللغة الإنجليزية والكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات . أو تقديم بعض الاستشارات القانونية والهندسية ، واستخدام مطابع الجامعة فى طبع الكتب والمجلات للأفراد والهيئات ، أو التعاقد مع الشركات والمصانع ومؤسسات الإنتاج بعمل بعض البحوث العلمية ، وغيرها من الخدمات التى تدر دخلاً على الجامعات . حتى تكون تلك الجامعات قادرة على مواجهة التحديات التى تواجهها ، وتعرض عليها عمل تغيرات جذرية فى نظم تمويلها بصفة مستمرة ، بحيث تحصل الجامعات فى النهاية على مواردها المالية سواءاً من الحكومات المركزية او الحكومات المحلية والرسوم الدراسية التى تفرض على الطلاب او تطوير

سبل التمويل الذاتى بتلك الجامعات . ويمكن التعرف على أهم أساليب تمويل الجامعات ذاتياًمن خلال العرض التالى :

أساليب التمويل الذاتى للجامعات :

يمكن التعرف على أساليب التمويل الذاتى للتعليم الجامعى مما يلى :

١-العقود البحثية :

تعتبر العقود البحثية من المصادر الذاتية الهامة فى تمويل التعليم الجامعى فى معظم دول العالم المتقدم ؛ ففى الولايات المتحدة الأمريكية تعمل الجامعات على إنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع الصناعية ، وذلك من خلال إجراء البحوث اللازمة لهذه المؤسسات ،أو أن يشترك فريق من الباحثين من الجامعات والمؤسسات الإنتاجية فى عملية إجراء البحوث .

ولذا تعد الجامعات الأمريكية من أبرز الجامعات فى القرن العشرين ارتباطاً بالمجتمع ومؤسساته الصناعية ، حيث أصبحت مراكز للأبحاث العلمية والتى لا يقتصر نشاطها على المؤسسات الجامعية الأكاديمية بقدر ما ارتبطت بالمؤسسات الصناعية الكبرى ، مثل نموذج الحاضن التكنولوجى فى جامعة أوستن ، وهو من أشهر النماذج التى تهدف إلى تحقيق التعاون بين الجامعة وقطاع الإنتاج فى مجال البحث العلمى ، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية فى مجال الصناعة ، وتعزيز دور الجامعات فى تمويلها الذاتى .

ولتحقيق كل هذه الأهداف تعمل الولايات المتحدة على وضع آليات لتوفيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج ، منها عمل متنزهات العلوم Science parks وهى عبارة عن بيئة تشبه المنتزة تنشأ بجوار الجامعة لتسهيل

عملية الاتصال اليومى وتشجيع الإنتاج الابتكارى وربط الجامعة بالمؤسسات الصناعية .

وفى كندا تعتبر نماذج مراكز التميز مظهراً من مظاهر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ، وتعتبر جامعة " اوتناريو " بكندا من أكثر الجامعات التى تبنت برامج مراكز التميز ، كما رصدت الحكومة الكندية حوالى (٢٠٤) مليون دولار كندى لإنشاء المزيد من هذه المراكز ، بهدف تدعيم العلاقة بين الجامعات الكندية والمؤسسات الصناعية .

وفى اليابان اتخذت صور التعاون بين الجامعة والمؤسسات الصناعية نماذج متعددة تهدف جميعها تنمية الموارد المالية الذاتية للجامعات اليابانية ومنها .

أ- البحث المشترك مع القطاع الخاص :

وفيه تقوم القطاعات الصناعية الخاصة بتقديم دعم مالى للجامعات مقابل قيام الباحثون الجامعيون وقطاع الصناعة الخاص بتوحيد الجهود للقيام بأبحاث مشتركة ، ولقد تم دعم حوالى (١٦٠٠) باحث بالجامعات اليابانية فى عام ١٩٩٤م .

ب-الأبحاث التى تؤخذ عليها عمولة :

حيث يتم اعطاء عمولة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات من قبل المؤسسات الصناعية نظير القيام بعمل الأبحاث العلمية المطلوبة ، وفى عام ١٩٩٤م تم توقيع (٢٥٨٦) عقداً لمشاريع بحثية بقيمة (٦٠٦) بليون ين يابانى وصلت للجامعات اليابانية .

جـ-مراكز البحث المشتركة:

بدأت وزارة التربية والعلوم والثقافة بإنشاء مراكز بحث مشتركة

داخل الجامعات الوطنية ، ويقوم بإدارتها أساتذة الجامعات ؛ ففى جامعة شتشو فى نبجانو/ اليابان هناك عدد من المشاريع المشتركة بين الجامعة والهيئات العامة ، كما تساهم الكثير من الشركات اليابانية فى تمويل البحوث التى تقوم بها هذه المراكز مثل مجموعة شركات " متسوبيشى " التى تخصص حوالى (٤%) من حصيلة مبيعاتها للبحوث وتطويرها .

ومن الدول التى أهتمت ايضا بربط الجامعة بمؤسسات الصناعة والإنتاج ماليزيا ؛ حيث تقوم جامعة ماليزيا للتكنولوجيا (U.T.M) بدورٍ رائدٍ فى مجال ربط التعليم الجامعى بمؤسسات الإنتاج ، وتلبية احتياجات المجتمع التكنولوجية ، كما تقوم الحكومة الماليزية بإنشاء كليات جامعية تتواكب مع التطورات التكنولوجية بهدف ربطها بمتغيرات العصر .

وتعتبر العقود البحثية من المصادر الهامة فى تمويل الجامعات البريطانية ، حيث تتعدد الجهات التى تمول تلك العقود ، مثل مجلس بحوث العلوم البيولوجية والتكنولوجية الحيوية ، مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، ومجلس بحوث العلوم الطبية ، ومجلس بحوث العلوم البيئية ، ومجلس بحوث العلوم الفلكية ، وقد تراوحت بعض العقود من (٦٠) مليون جنيه استرلينى إلى (٣٥٠) مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٩٨م.

٢- تطبيق البرامج الموازية والدولية :

أدى تطبيق البرامج الموازية والدولية فى بعض الجامعات إلى توفير مصادر ذاتية للجامعات فى بعض الدول مثل الصين والمجر ، ويعتمد البرنامج الموازى على قيام الطلاب الذين لم يحققوا درجات عالية فى امتحانات الثانوية ، بدفع رسوم دراسية أكبر بعدد من المرات من الطلاب العاديين بالجامعة . كما أن البرنامج الموازى لا يختلف فى شئ عن البرنامج الذى تطرحه الجامعة للطلبة المقبولين فيها على اساس التنافس

واسس القبول التى يعتمد عليها مجلس التعليم الجامعى ؛ فالاساتذة هم ذاتهم فى البرنامجين والخطط الدراسية والمختبرات وقاعات التدريس وفرص التدريب وتعليمات الامتحانات وفى الشهادات التى تمنح للطلبة ، أما البرامج الدولية فتهدف الى تقديم فرص التعليم الجامعى للطلاب الأجانب بهدف توفير مصادر ذاتية للجامعات . ومن الدول العربية التى قامت بتطبيق البرامج الدولية والموازية العراق والأردن ، وبالرغم من إنشاء الجامعة الأردنية فى عام ١٩٦٢م ، إلا أنها تساير الاتجاهات العالمية المعاصرة المتمثلة فى استقلال الجامعات إدارياً ومالياً عن الحكومة المركزية .

وتهدف البرامج الموازية بالأردن إلى توفير مصادر إضافية للجامعة تمكنها من التطوير وتحسين الظروف المادية لأعضاء هيئة التدريس ، وتوفير مقعد دراسى للطالب بالجامعة داخل المملكة ، وحدد مجلس التعليم العالى بالأردن رسوماً دراسية للبرامج الموازية والدولية فى حدود تراوحت من (١٥٠) دينار فى كليات الطب وطب الأسنان ، و (١٠٠) دينار فى الطب البيطرى ، و(٧٥) دينار فى كليات الصيدلة والهندسة ، و(٥٠) دينار فى كليات العلوم والزراعة والإدارة والتمريض ، وفى البرامج الدولية تراوحت الرسوم الجامعية من (١٧,٠٠٠) دولار سنوياً للثلاث سنوات الأخيرة من كلية الطب ، وللسنة الرابعة والخامسة من كلية طب الأسنان ، و(٢٥٠) دولار رسوم تسجيل كل فصل دراسى بكلية الصيدلة والهندسة .

وارتفع عدد الطلبة المقيدين فى البرامج الموازية فى جامعة العلوم والتكنولوجية الأردنية من (٢٩٨) طالب فى عام ٩٦-١٩٩٧م إلى (٦٦٠) طالب فى عام ١٩٩٨/٩٧م ، وتراوحت إيرادات الجامعات الأردنية من (١٢٠,٠٠٠) دينار فى الجامعة الهاشمية ، و (٢٠٠,٠٠٠) دينار فى جامعة مؤتة ، و (٣٨٥,٠٠٠) دينار فى جامعة اليرموك ، و (٤٨٠,٠٠٠) دولار

بالجامعة الأردنية ، و (٢,٢٥٠,٠٠٠) دينار فى جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ، وهى تمثل فى مجموعها حوالى (٣,٣) مليون دينار أردنى أى ما يعادل حوالى (٢%) من مجموع موازنات الجامعات الأردنية لعام ١٩٩٨م والتى تبلغ حوالى (١٦٥) مليون دينار .

٣ – تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة :

ويقصد بها الجامعة التى تقوم ببعض الأنشطة التى تحقق من خلالها موارد مالية ، تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها ، بشرط إلا تتعارض هذه الأنشطة مع الوظائف الأساسية للجامعة ولا تؤثر عليها فى تأدية هذه الوظائف .

وتعتمد الجامعة المنتجة على تحقيق الترابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ، والمساهمة فى تمويل الجامعة عن طريق تقديم بعض الخدمات التعليمية ؛ مثل القيام بإجراء البحوث المرتبطة بجعل العمل للمساعدة فى حل المشكلات الإنتاجية التى تواجه القطاعات الصناعية والإنتاجية والخدمية . أو القيام بتقديم الاستشارات الفنية ، أو عمل بعض الدورات التدريبية والبحوث العلمية أو تحقيق الارتباط بين الجامعة والمجتمع من خلال إعداد أفراد مؤهلين بالمواصفات المرغوبة فيها والتى يحتاج إليها المجتمع بالكم والكيف ، وتعتمد أيضا على الربط بين وظائف الجامعة الثلاث التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، والنظر إليها على أنها كل متكامل ويؤثر كل منها فى الآخر . وعلى حرية الجامعة فى تسيير شئونها ووضع قوانيها ولوائحها الإدارية والمالية و موقفها من القضايا المجتمعية .

وقيام الجامعة المنتجة بتحقيق هذه الأهداف قد حول الجامعات فى الدول المتقدمة والصناعية من جامعات تعتمد على التمويل الحكومى إلى جامعات قادرة على تمويل نفسها ذاتياً ، بل أصبحت تدر أرباحاً كبيرة

تستخدم فى عمليات التطوير .

ومن الدول العربية التى أهتمت بتطبيق مفهوم الجامعة المنتجة بالجامعات بها العراق ؛ حيث قامت جامعة بغداد بعد عام ١٩٩٢بتطبيق مفهوم الجامعة المنتجة ، وربط الجامعة بمؤسسات المجتمع المختلفة ، وعمل بحوث علمية وتطبيقية وتقديم خدمات التدريب والتأهيل للأفراد ؛ مما أدى إلى مساعدة الجامعة فى الحصول على موارد مالية إضافية انعكست بإيجابية على الجامعة وعلى العاملين بها من أعضاء هيئة التدريس ؛ حيث وصلت ايرادتها إلى (٦٨٢,٢) مليون دينار عراقى مقابل الخدمات والأنشطة التى قدمتها الجامعة وهى تمثل حوالى (٢٧,٥%) من إجمالى موازنة الجامعة عام ١٩٩٥م والتى بلغت (٢٤٤٢) مليار دولار أمريكى فى نفس العام .

وفى جامعة المستنصرية ارتفعت ايراداتها من الرسوم الدراسية بالدراسات المسائية من (١٠١٧٠٩١٩٦) دولاراً أمريكياً فى عام ١٩٩٦/٩٥م إلى (٢٥٧٥١٢٣٢١) دولاراً أمريكياً فى عام ١٩٩٩/٩٨م ، كما ارتفعت ايراداتها من الأنشطة التعليمية التى تقدمها الجامعة من (٨٤٧٠٠٠) دولاراً أمريكياً فى ١٩٩٦/٩٥م إلى (٨٩٩١٠٠) دولاراً أمريكياً فى عام ١٩٩٩/٩٨م ، وكل هذه الايرادات تستخدم فى تطوير الجامعة ، وتعُد من المصادر الذاتية لتمويلها .

٤- مقابل الخدمات الجامعية :

تقدم الجامعات العديد من الخدمات ، واستثمارها يعتبر مصدراً من مصادر الدخل الذاتية للجامعات ، وتقدم هذه الخدمات للطلاب أو الأفراد وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة ، وأهم هذه الخدمات التى تقدمها الجامعات ما يلى :

أ - رسوم الخدمات :

تقوم بعض المؤسسات التعليمية الجامعية بتقديم بعض الخدمات الجامعية للطلاب مقابل دفع رسوم معينة ، ومن هذه الخدمات نقل الطلبة داخل المدن الجامعية ، ورسوم مواقف السيارات ، ورسوم تحصل مقابل حصول الطالب على نسخة من السجل الاكاديمى والشهادات الدراسية ، والرسوم الخاصة بالتصديق على الوثائق التعليمية المختلفة ، وتختلف الرسوم الخاصة بالخدمات الجامعية من جامعة لأخرى .

ب-الوجبات الغذائية المخفضة :

تقدم بعض الجامعات والكليات وجبات غذائية متنوعة ، سواء للطلاب أو العاملين بالجامعة ، وذلك عن طريق المطاعم التى تشرف عليها الجامعات ، وان يشارك الطلاب فى إعداد مثل هذه الوجبات وبيعها ؛ مما يؤدى إلى إضافة موارد مالية ذاتية للجامعة ومساعدة الطلاب على الاعتماد على النفس .

جـ-المشروعات التجارية الصغيرة :

تعمل بعض الجامعات فى الدول المتقدمة على الاستثمار فى المجال التجارى ، وذلك عن طريق القيام بافتتاح المحلات التجارية المخصصة لأدوات الزينة والوسائل التعليمية والأجهزة التعليمية ، والأدوات المكتبية وعمل المعارض الخاصة بالكتب والملابس ، وافتتاح مكاتب تأجير السيارات للطلبة ، وفروع للبنوك ، على أن يعمل بهذه المحلات طلاب الجامعة مقابل أجر رمزى ، وهذا التوجه الاستثمارى يعود بالنفع على الطلاب ذوى الدخول المنخفضة وعلى الجامعة .

د-الاستشارات :

توفر بعض الجامعات خدمة الاستشارات للقطاعين العام والخاص ، وتنوع هذه الاستشارات إلى قانونية أو بحثية وفنية وهندسية أو طبية ، وثم تعود مثل هذه الاستشارات بالنفع على الجامعة إذا تم وضع ضوابط لتحسين هذا الاتجاه فى التمويل .

هـ-الخدمات الصحية :

يعتبر التأمين الصحى بالجامعات الغربية أحد المصادر الهامة لمصادر تمويل الجامعة ؛ حيث يقدم تحت إطار الخدمات التى تقدمها الجامعات لأعضائها من طلاب وموظفين وأعضاء هيئة التدريس ، وقيام الجامعات وخاصة كليات الطب والمستشفيات الجامعية باستقبال المرضى وطالبى الاستشارات الصحية والعلاجية مقابل رسوم معينة تحددها كل مؤسسة جامعية حسب إمكانياتها ، ومن ثم تدر دخلاً للجامعة ذاتيا .

٥ - مقابل الأنشطة الجامعية :

تقوم الجامعات بالعديد من الأنشطة الجامعية ، والتى يمكن الاستفادة منها فى تمويل الجامعات ذاتياً ، وأهم هذه الأنشطة ما يلى .

أ - انشاء الفرق الرياضية :

يوجد فى الدول الغربية فرقاً رياضية كبيرة فى جميع الالعاب ، وتقوم الجامعات بتنظيم وإقامة بعض المباريات بين الفرق الرياضية بالجامعة وهذه الفرق الكبيرة ، وتخصيص ايراد تلك المباريات لميزانية الجامعة ، كما تقوم الجامعات بفتح المراكز الر ياضية الجامعية أمام الجمهور لممارسة الرياضة فى مختلف الالعاب مقابل أجر رمزى تحصل عليه الجامعة ، ويستخدم فى تطوير تلك المراكز الرياضية .

ب- إقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات والمعارض :

تقوم بعض الجامعات الغربية باستضافة بعض النجوم اللامعين فى السينما والرياضة والفن ورجال السياسة والمبدعين والقادة لالقاء المحاضرات ، كما تقيم بعض الفرق الموسيقية والفنية بعض العروض الترفيهية ، يخصص ايرادها للجامعات كما تقوم الجامعات بعمل بعض المعارض لبيع الكتب أو المنتجات أو الملابس ، بهدف الحصول على موارد مالية ذاتية للجامعة .

٦ - الأملاك العقارية :

تعمل الجامعات الغربية باستغلال أملاكها العقارية والزراعية ، وذلك عن طريق تأجيرها أو زراعة الأراضى الزراعية ، أو إقامة بعض المشروعات التجارية بهذه الاملاك مثل انشاء مكاتب استشارية يعمل بها أساتذة الجامعة ، أو إقامة بعض المعارض العلمية بها بهدف تسويق الاختراعات العملية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو اقامة مكاتب هندسية ومعامل طبية بهذه الاملاك العقارية وتستخدم ايرادها فى تمويل الجامعة ذاتياً .

الاتجاه الرابع : ترشيد الانفاق بالتعليم الجامعى :

أخذ الانفاق الحكومى على التعليم الجامعى فى معظم الدول العربية ومنها مصر فى الانخفاض ، وأخذ الطلب عليه فى الازدياد ؛ مما أدى إلى وجود خلل بين ايرادات التعليم الجامعى ونفقاته ؛ حيث لا تكفى الايرادات جميع النفقات ، وهذا يتطلب من الحكومات ضرورة وضع حلول لمعالجة هذا العجز فى محدودية الموازنة العامة للدولة ، وأول هذه الحلول هو ترشيد عمليات الانفاق وتقليل الهدر به ، والأستفادة القصوى من الموارد المالية المتاحة للتعليم الجامعى فى مصر .

ولكى تتم عمليات ترشيد الانفاق داخل مؤسسات التعليم الجامعى فى مصر ، يجب تطوير الإدارة الجامعية ، واستخدام السياسات والتوجهات والأولويات بما يضمن الحصول على أعلى مردود بأقل كلفة ممكنة ، وتطبيق مبدأ الكفاءة والفاعلية فى إدارة الموارد المالية البشرية ، وحسن اختيار البدائل ومراعاة الاقتصار فى النفقات والترشيد فى الانفاق ، كل ذلك يمثل الوجه الثانى لتمويل التعليم الجامعى .

ويمكن أن تتم عمليات ترشيد الانفاق عن طريق قيام الإدارة الجامعية والمالية باستخدام الإجراءات والتوجهات والبدائل والأساليب الحديثة بالتعليم الجامعى فى مصر ، وأهم هذه الإجراءات والتوجهات ما يلى :

أ- اعتماد أسلوب التخطيط التمويلى البعيد المدى نسبياً للمساهمة فى وضوح الرؤية التمويلية المستقبلية للتعليم الجامعى مصر .

ب- استخدام أسلوب تكاليف الأنشطة ، الذى يعتمد على أن لكل نشاط يمارس داخل الجامعة له تكاليف خاصة به ، وهذا يعنى أنه قبل القيام بممارسة الأنشطة يجب تحديد النفقات المطلوبة لكل نشاط بدقة ، وبالتالى تحديد الكلفة الإجمالية للتعليم الجامعى بدقة أكبر .

جـ- تطبيق مبدأ الكفاءة والفاعلية فى الإدارة الجامعية للمساهمة فى ترشيد الانفاق بالتعليم الجامعى ، فإن الكفاءة تعنى القدرة على توفير المدخلات بالقدر اللازم لتنفيذ نشاط معين ، بينما تعنى الفاعلية مدى القدرة فى استخدام هذه المدخلات للوصول إلى الأهداف المنشودة .

د- تطبيق مبدأ المساءلة والشفافية فى الإدارة المالية لأنه أصبح من المتطلبات العالمية لتغير وظيفة الإدارة المالية من حماية الأموال وتنفيذ بنود الميزانية بدقة ، إلى تشغيل تلك الأموال فى أسواق المال ، وإنشاء حوافز مالية للوحدات الإدارية التى تقوم باجتذاب تمويلها الذاتى بكفاءة

وفعالية أكبر .

هـ- استخدام أنماط الإدارة الناجحة للموارد البشرية والمالية وحسن استثمارها ، مثل إدارة التغيير ، وإدارة الجودة الشاملة ، والتى يمكن أن يقصد بها هنا أن تعمل الجامعة بتغطية الفوائد المترتبة على الانفاق الجامعى الذى يضيف قيمة له ، وتخفيض عناصر الانفاق الذى لا يضيف قيمة ، دون ارتفاع تكلفة التعليم الجامعى والعمل على خفض وترشيد تمويل التعليم فى مصر .

و - ضرورة النظر فى عدة أمور مهمة منها :

١ - نقل مسئولية اتخاذ القرارات بكل مستوياتها إلى قادة التعليم الجامعى .

٢ - العمل على تطوير الإدارة الجامعية حتى تستطيع اتخاذ القرارات المناسبة .

٣ - تقييم تكلفة الخدمات المقدمة من الجامعة وبحث ماذا كان التعاقد مع جهات أخرى من خارج الجامعة اكثر فعالية بالنسبة للتكلفة .

٤ - إنشاء آليات لتحليل التكاليف ويحاول الربط بينهما وبين الفوائد فى كل قطاعات التعليم الجامعى .

واتباع هذه الإجراءات والتوجهات قد تساعد فى ترشيد عمليات الانفاق بالتعليم الجامعى فى مصر ، وإمكانية الاستفادة القصوى من الموارد المالية المتاحة.

الاتجاه الخامس : التمويل المرتبط بالأداء :

يوجد توجه عالمى فى تمويل التعليم الجامعى يطبق فى بعض جامعات الدول المتقدمة ، يعتمد على ربط تمويل التعليم الجامعى "التدريس - البحث العلمى " بعدد من المعايير التى تأخذ فى الاعتبار عند تحديد ميزانية

الجامعات أو المنح المقدمة من الحكومات وأهم هذه المعايير أعداد الطلاب المقيدين بالجامعة ، وعدد الشهادات الممنوحة ، وعدد البحوث العلمية وأعداد العاملين بالجامعة ، وعدد الرسائل العلمية الممنوحة بكل جامعة وغيرها من معايير الأداء .

كما يعتمد التمويل المرتبط بالأداء على الأخذ فى الاعتبار مجموعة من الأمور الهامة عند توزيع الميزانيات أو المنح والمساعدات المالية منها المحاسبة Accountability ، والتكاليف Costs ، والإنتاجية Productivity ، والجودة Quality ، والاعتمادية Affordability ، والتنمية الاقتصادية Economic Development ، والمساواة فى استقلالية الجامعات Equity For Independent Higher Education . بالإضافة إلى استخدام بعض معدلات الأداء المختلفة ، مثل معدل الأداء الكلى ، ومعدل الأداء التعليمى ومعدل الأداء الصافى عند تحديد ميزانيات التمويل الخاصة بالتدريس أو البحث العلمى بالجامعات .

ويقصد بالتمويل المرتبط بالأداء "PBF" ، تمويل حكومى مرتبط بانجازات الجامعات والكليات العامة فى ضوء مؤشرات أداء محددة ، ويطبق هذا الاتجاه فى العديد من دول العالم مثل استراليا - بلجيكا - والدانمارك - فرنسا - المانيا - اليابان - هولندا - نيوزيلاند- السويد - المملكة المتحدة - والولايات المتحدة الأمريكية .

ففى استراليا يمول التدريس بالجامعات بشكل أساسى بناءاً على أعداد الطلاب ، وفى بلجيكا فإن المنح التى تمول التدريس والأبحاث المرتبطة به تعتمد على نظام تسجيل الطلاب بالجامعات ، والدانمارك هى الدولة الوحيدة التى يتحدد فيها ميزانية الجامعة بناءاً على الانتاج وتعرف هذه الآلية التمويلية " بالعداد " أى التمويل الذى يعتمد على عدد الاعتمادات الخاصة

بعدد الكلية كل عام وفى فرنسا يعتمد التمويل على عدد الطلاب المسجلين وعلى نوعية البرامج الدراسية وحساب تكلفة الطالب فى كل برنامج ، وفى المانيا يتم التفاوض بين الحكومه والجامعة فى تحديد الميزانية فى ضوء بعض مؤشرات الأداء مثل عدد الخريجين وعدد رسائل الماجستير والدكتوراه ، وحجم الأبحاث بالمؤسسة ، وفى اليابان تمول الجامعات بناءاً على عدد الطلبة وعدد المدرسين وعدد الوحدات التعليمية ، وفى هولندا تمول الجامعات وفقا لعدد الطلاب وعدد رسائل الدكتوراه ، وعدد المدرسين العاملين بالجامعة ، وفى نيوزيلاند تمويل الجامعات بناءاً على عدد الطلبة المسجلين فى نظام اليوم الكامل ، وفى السويد تتحدد الميزانية وفقا لعدد الطلبة ، وفى المملكة المتحدة يعتبر عدد الطلبة العامل الرئيسى لتحديد تمويل الجامعات وخاصة فى تمويل التدريس والأبحاث العلمية ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد المنح والمساعدات المالية على أعداد الطلاب المسجلين بالجامعة ؛ ولذا تناقش الجامعات لتسجيل الطلاب للحصول على منح سخية من الحكومة الفيدرالية .

الاتجاه السادس : تقليل كلفة التعليم الجامعى :

الجامعة التقليدية بهياكلها المحددة بالمكان والزمان والأسلوب وطريقة التعامل مع الطلاب مازالت تحتفظ بمركزها القيادى على ساحة التعليم الجامعى ، إلا أنها تواجه منذ فترة تحدياً كبيراً من قبل أنماط أخرى غير تقليدية للتعليم الجامعى ، تكون أقل كلفة وتستوعب أعداد أكبر من الطلاب ، مثل الجامعة الافتراضية والتعليم التعاونى والتعليم عن بعد ، والدراسات المسائية . ويمكن التعرف على بعض الأنماط غير التقليدية للتعليم الجامعى من خلال العرض التالى :

١-التعليم الجامعى المفتوح :

حققت الكثير من الجامعات المفتوحة نجاحاً ملموساً فى تقديم نوعية جديدة من التعليم ، وبكلفة منخفضة نسبياً بالقياس بتكلفة التعليم فى الجامعات التقليدية ؛ حيث يهدف التعليم الجامعى المفتوح تحقيق هدفين الأول المساهمة فى تحقيق ديمقراطية التعليم وتوسيع فرص التعليم الجامعى ؛ والثانى خفض كلفة التعليم ؛ حيث يستخدم التليفزيون والراديو فى تعليم الطلاب .

٢-إقامة مؤسسات التعليم العالى عن بعد :

وهى المؤسسات التى تستثمر وبشكل كبير التقنيات ووسائل الاتصالات المتقدمة فى الوصول إلى الدراسين فى أماكن تواجدهم إينما كانوا ، ولعل أهم أنماط هذه المؤسسات " جامعة الهواء أو الجامعة بلا جدران وهى المؤسسة التعليمية التى لا تتحدد بأى من المحددات المعروفة للجامعات التقليدية ، وغالباً ما ينجم عن ذلك اختصار الفترة الزمنية واقتصاد فى التكلفة والنفقات .

٣- التعليم المستمر :

يمكن للجامعة أن تقوم بالمشاركة الحقيقية والفعالة فى عملية التنمية الشاملة من خلال تعليم مختلف الفئات والقطاعات ، وتعليم ومحو أمية الكبار ، وتدريب العاملين بمؤسسات المجتمع ، وتوفير مصادر دخل إضافية للجامعة من خلال الرسوم التى تفرض على الطلاب .

٤-التعليم التعاونى :

وهو تعليم يتم فيه توفير التعاون بين مؤسستين ، الأولى مؤسسة تعليمية والثانية مؤسسة إنتاجية أو منشأة صناعية ومن مزايا هذا النمط مساهمة المؤسسة الإنتاجية فى كلفة التعليم وزيادة الارتباط والموائمة بين التعليم الجامعى وعالم الإنتاج .

- **التوسع فى التعليم الموازى :**

وهو نوع من التعليم يتم بموجبه قبول عدد إضافى من الطلبة إلى الجامعة ممن لم يحالفهم الحظ فى القبول بالدراسة ؛ نتيجة تدنى معدلاتهم فى الشهادة الثانوية مقابل رسوم جامعية يدفعها الطلاب للجامعة .

- **الدراسات المسائية :**

وتهدف هذه الدراسات إلى إتاحة فرص تعليمية لقطاعات كبيرة من الطلاب ، قد لا تسمح ظروفهم أو أمكاناتهم المادية لهم بالالتحاق بالجامعة ، والاستخدام الأفضل للمنشآت الجامعية ، وتوفير موارد مالية إضافية للكليات والمعاهد والاستفادة منها فى عمليات تطوير التعليم الجامعى .

- **الجامعة الافتراضية:**

أو الجامعة بلا جدران ، وهى المؤسسة التعليمية التى لا تتحدد بأى من المحددات التقليدية للجامعات سواء من حيث المكان أو الزمان أو الأسلوب أو طريقة التعامل مع الدراسين . وغالباً ما ينجم عن تطبيق هذا النظام فى عملية التعليم اختصار للمدد الزمنية واقتصاد فى الكلفة والنفقات الجارية بالجامعة .

كما يقصد بها " مؤسسة جامعية تقدم تعليماً عن بُعد ، وتحاكى الجامعة التقليدية بما تتميز به من سرعة فائقة وقدرة على الاتصال والتفاعل مع طلابها فى جميع انحاء العالم باستخدام الحاسبات الآلية والشبكات العلمية.

فى اسكلتندا تأسست جامعة كليد الافتراضية عام ١٩٩٥م كأول جامعة أفتراضية أوربية تقدم القوة الفنية والأكاديمية لخمس مؤسسات تعليمية تقع فى غرب اسكتلندا ، بغرض تطوير وتوصيل المواد التعليمية على الانترنت للطلاب ، وكانت تمول من قبل مجلس التعليم العالى الاسكتلندى ،

ويقوم المجلس على مدى واسع بدعم التكنولوجيات لتعزيز الجوانب الضرورية المختلفة للتدريس والتعميم ، كما يتولى المجلس عادة مسئولية وضع النظام لشبكة المعلومات لمنطقة متروبولتيان لربط الجامعات عن بعد عبر اسكتلندا .

وفى كندا أستهلت الجامعة الافتراضية الكندية (CVU) أعمالها فى عام ٢٠٠٠م بموجب مشاركة ست جامعات لتقديم تعليم عن بعد ، وتأسس أتحاد ييسر على جميع المواطنين الكنديين الالتحاق بالتعليم الجامعى ، وقد قدم هذا الاتحاد بداية أكثر من ٥٠ برنامجاً معتمداً ، وما يزيد عن ٥٠٠ مقرراً دراسياً على المستوى القومى ، ويتم تقديمها باللغتين اللغة الفرنسية واللغة الانجليزية ، وتمويل الجامعة الافتراضية الكندية من الحكومةالفيدرالية فى صورة اراضى للجامعة أو تزويد الجامعات الاعضاء فى المقاطعات المختلفة باعتمادات مالية مناسبة ، ومن المستوى المحلى الذى يدعم الجامعة الافتراضية مالياً بواسطة كل من الجامعات الأعضاء وغرفة الصناعة الكندية بالإضافة إلى الدعم الذاتى من خلال المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب .